Syrian Arab Republic
Planning and Statistics Commission

الجمهورية العربية السورية
هيئة التخطيط والإحصاء

حالة النمو الاقتصادي

(إطار خلفي لحالة النمو خلال سنوات الثورة)

هيئة التخطيط والإحصاء

المحتويات

مقدمة: ٣
أولاً- النمو الاقتصادي ٣
أ- النمو الاقتصادي على المستوى الكلي ٤
ب- النمو الاقتصادي على مستوى الأنشطة (جانب العرض) ٥
ت- مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج ١٠
ث- النمو الاقتصادي من ناحية الإنفاق جانب الطلب: ١١
ج- مصادر النمو ١٢
ح- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٣
خ- التوزع الجغرافي للناتج المحلي الإجمالي: ١٤
ثانياً- الادخار- الاستثمار ١٥
خلاصة التقرير (تقدير الخسائر – التحديات الفرص والإمكانيات...) ١٦

مقدمة:

بدأت اختلالات التنمية الاقتصادية بالظهور مع بداية التسعينيات من القرن الماضي ، وخاصة تلك المتعلقة بالاختلال الهيكلي للاقتصاد السوري كاقتصاد يعتمد بصورة رئيسية على موارد النفط والمواد الطبيعية والزراعة، لم تنجح حكومات النظام البائد المتعاقبة في إحداث إصلاحات حقيقية للتعامل مع المشكلات المتنامية باستمرار، ولم تستطع القيادة السياسة لتلك المرحلة من اتخاذ الجرأة على تغيير النهج والهوية الاقتصادية، بالرغم من إعداد ما سمي ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ عام ٢٠٠٠، إلا ضعف القيادة السياسية وتخوفها من التحول إلى اقتصاد السوق والتخلي عن نهج التنمية الاشتراكي حال دون حسم الموقف وتبني واطلاق البرنامج،

مع بداية عام ٢٠٠٦ تم إصدار الخطة الخمسية العاشرة التي تبنت نظام اقتصادي هجين سمي اقتصاد السوق الاجتماعي، وبالرغم من احتوائها على برامج إصلاحية إلا أن الموقف السلبي للقيادة السياسية التي كان يتزعمها حزب البعث حالت دون تنفيذ الخطة وبالتالي تعمقت المشكلات الهيكلية للاقتصاد السوري التي كانت سائدة بل وظهرت مشكلات جديدة مع تعمق منظومة الفساد والنخبة الاقتصادية الجديدة التي كانت تشكلت من خليط من السياسيين ورجالات الأمن والجيش المقربين من النظام البائد والتي أدت إلى إخراج قطاع الأعمال الوطني من المشهد الاقتصادي. ونتج عن ذلك نمو كبير للقطاعات سريعة العائد: العقارات (تبييض الأموال من خلالها) والمصارف والجامعات الخاصة، وتهميش لقطاعات الاقتصاد الحقيقي (الزراعة والصناعة بصورة رئيسية)، كل ذلك أدى إلى تعمق مشكلات الفقر وزيادة حدتها وارتفاعات كبيرة في معدلات البطالة وخلل توازن تنموي بين المحافظات وضمن المحافظة الواحدة هذه النتائج إضافةً إلى ممارسات السلطات الأمنية وقمع الحريات مهد لقيام الثورة السورية،

يهدف هذا التقرير إلى استعراض وتحليل مبسط لحالة النمو في سورية خلال سنوات الثورة ، وما آلت إليه معدلات النمو الكلية والقطاعية، لتحديد مكامن النمو في سورية والاستفادة من مخرجات التقرير في تحديد اتجاهات النمو وملامح الهوية التنموية السورية بالتكامل مع دراسة وتحليل الواقع الراهن لبقية القطاعات في سورية والتحليل على كافة المستويات، وذلك للوصول من هذه التقارير الفرعية والأوراق الخلفية إلى تقرير الحالة التنموية للاقتصاد السوري بكافة أبعادها، والاستناد إليها في رسم السياسات الكلية وتحديد أولويات الاستثمار في سورية وتوزعها للمساهمة كحوامل للنمو وتسريع وتائره،

أولاً- النمو الاقتصادي

أ- النمو الاقتصادي على المستوى الكلي:

حققت سورية على المستوى الكمي معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومستقرة نسبياً (أكثر قليلاً من ٥٪ في المتوسط) خلال فترة ما قبل الثورة، مع التوجه نحو خطط الإصلاح الاقتصادي (الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة) والتي ترافقت بتحول في طبيعة النظام الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في الخطة الخمسية العاشرة خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٠) ونتيجة لذلك صنفت سورية بين الدول التي حققت أعلى معدلات نمو على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولكن على الرغم من تحقيق معدلات نمو مقبولة نسبياً، إلا أنها لم تكن وفق مفاهيم ومعايير النمو التضميني الشامل وفق مبدأ عدالة النمو وتوزيع ثمار التنمية والحفاظ على الاستدامة، هذا عدا عن عدم تناسب هذه المعدلات جغرافياً وقطاعياً مع مكامن النمو المتاحة والمزايا النسبية والقدرة على تحويلها إلى مزايا تنافسية.

وكان احد اهم أسباب اللجوء إلى إصلاحات هو تضرر مصالح الفئة المستفيدة من الخلل القائم حينها وهذه الفئة كانت خليط عائلي وأمني وحزبي مقرب من الرئيس المخلوع فنشأ قطاع أعمال طفيلي، موازي لقطاع الأعمال الوطني الحقيقي، مستفيداً من فساد القطاع العام الاقتصادي، مما أدى إلى انفجار إلى زيادة الاحتقان المجتمعي والشعبي نتيجة سيادة وضع سياسي وأمني لا يرقى لمعايير الحرية والعدالة، وتفاقمت خلاله عدد من المشكلات التنموية، والتي ظهرت من خلال ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة وعدم المساواة، وتدهور في نوعية الخدمات العامة مما أدى إلى احتجاجات شعبية أدت إلى قيام الثورة السورية في شهر آذار من عام ٢٠١١ دمر النظام البائد خلال أعوامها الأربعة عشر مقدرات التنمية ومكامنها وبناها التحتية وأغرق البلد في ديون داخليه وخارجية شكلت تحديات مستقبلية في سبيل تحقيق تنمية تؤتي ثمارها للجميع. كما أدى إلى فرض عقوبات قيصر إلى ضرر مجمل النشاطات الاقتصادية والخدمية في سورية، وفرضت مجموعة تحديات أضافت أعباء جديدة على مسيرة العملية التنموية المثقلة أصلاً بممارسات النظام البائد وتسخيره لمقدرات البلد لمصالحة الشخصية.

وكنتيجة لذلك؛ أدى هذا الوضع لانكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من نصف ما كان عليه في عام ٢٠١٠، بنسبة تبلغ حوالي ٥١٪ خلال وسطي الفترة (٢٠١١-٢٠٢٤)

وانكمشت معدلات النمو خلال وسطي سنوات الثورة إلى ٦,٣ % للمرحلة (٢٠١١-٢٠٢٤)، وصل معدل الانكماش في السنوات الأولى إلى ٢٦٪ في عام ٢٠١٣، ومن ثم بدأ التراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يشهد تحسناً تدريجياً بدءاً من عام ٢٠١٤ ليحقق معدلات نمو موجبة في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، ومن ثم معدل نمو سالب خلال عام كوفيد ٢٠٢٠، ويصبح بعدها غير مستقر وفق معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة، لتعكس حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وهشاشته. حيث لا يمكن لأي تحليل إحصائي، في ظلّ الظروف التي سبقت التحرير أن ينقل بوضوح كافة أوجه التأثير الهائل الذي جرى خلال سنوات الثورة، ولكن ضمن الإحصاءات المتاحة والتقديرات التي ترصد الواقع،

يمكن الاستدلال على الآثار السلبية هذه من متابعة نقاط الاختناق الأساسية وتركزها، والتي أثرت مباشرة على مستوى الإنتاج، وأدت إلى تنامي حجم الفجوة بين العرض والطلب، وبخاصة فيما تعلق بالطاقة (الكهرباء والمشتقات النفطية)، والتي أدت إلى تدني حاد في مستوى المعيشة، وفي سلب القدرة على ترميم وصيانة جزء لا يستهان به من البنية التحتية (الطرق والجسور وخطوط النقل، والمدارس والمستشفيات، والمباني الحكومية، الخ.)، أو المباشرة بمشاريع جديدة في هذا المجال، إضافة إلى التسبب في انقطاع سلسلة الإنتاج-الاستهلاك بسبب عدم توفر الكثير من المواد الأولية والوسيطة والنهائية، ولاسيما ذات المنشأ الخارجي. ويبين الشكل الآتي تطور مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو خلال فترة الثورة بالمقارنة مع الفترة السابقة:

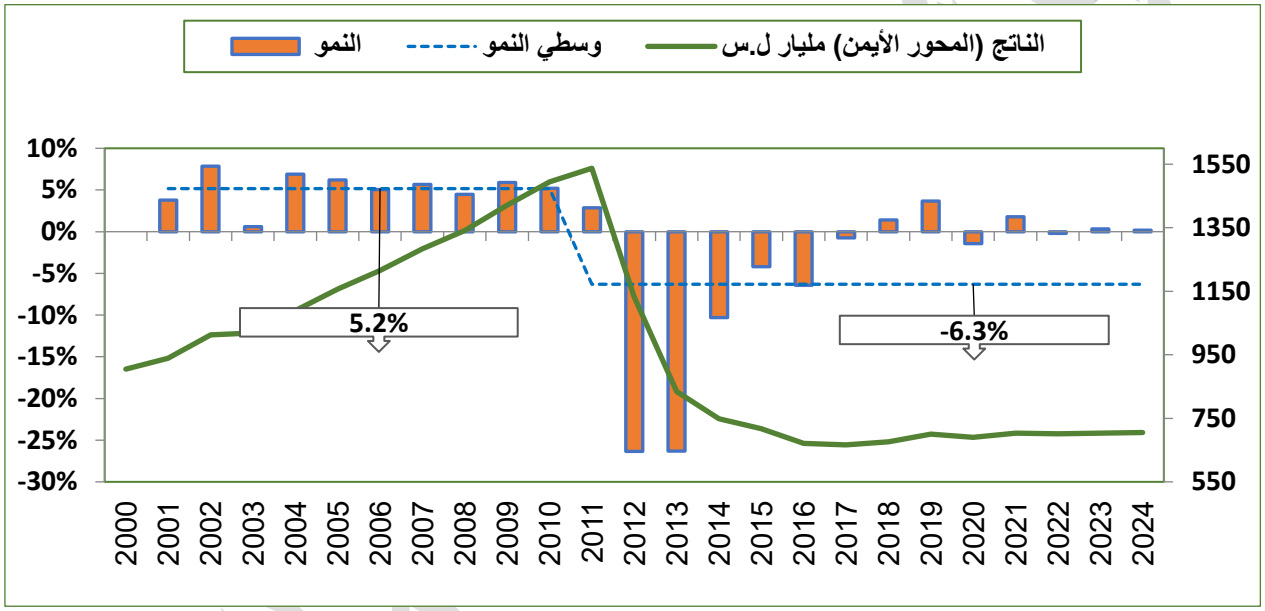

الشكل ١ النمو الاقتصادي ٢٠٠٠-٢٠٢٤ (المحور الأيسر%) والناتج المحلي (المحور الأيمن مليار ليرة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)

المصدر: هيئة التخطيط والإحصاء (معدلات نمو ٢٠٢٤ تقديرية أولية)

ب- النمو الاقتصادي على مستوى الأنشطة (جانب العرض)

أدت ممارسات النظام البائد وظروف البلد خلال سنوات الثورة إلى انخفاض سعر الصرف، المترافق مع موجة التضخم غير المسبوقة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وأدى ذلك إلى نقص في الإنتاج والخدمات وتدهور مستوى المعيشة، والذي أدى بنتيجته إلى تأثر جميع القطاعات والأنشطة بمعدلات نمو سالبة، وخسارة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي في صعيد الأنشطة الاقتصادية المختلفة في القطاعات المكونة لهذا الناتج.

أكثر القطاعات تأثراً في انكماش معدلات النمو كان قطاع المال والتأمين، بتراجع وصل إلى (-١٤٪) كوسطي خلال سنوات الثورة، يليه قطاع الصناعات الاستخراجية بانكماش قدره (-١٢٪) ومن ثم الصناعات التحويلية والكهرباء بانكماش قدره (-١١٪) لكل منهما، ومن ثم الزراعة (-٩٪)

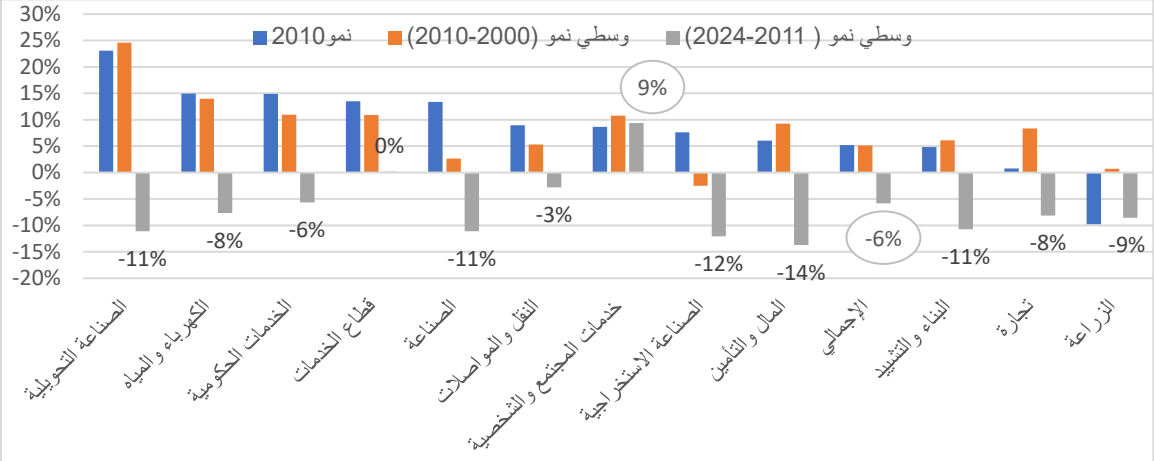

الشكل ٢: وسطي معدلات النمو القطاعية للناتج المحلي الإجمالي خلال فرتة ما قبل الثورة، وأثناء الثورة

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الوحيد الذي نما بمعدلات نمو موجبة خلال سنوات الثورة هو قطاع خدمات المجتمع الشخصية، والذي كان له أثرا على تغير التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي لصالح قطاع الخدمات بشكل عام، حيث تغير التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بتغيير جوهري أدى إلى استنزاف القطاعات والموارد المهيمنة على الاقتصاد السوري، والتي كانت تعكس جزءا من الخلل البنيوي وعدم إنجاز عملية التحول الهيكلي لتحقيق اقتصاد متنوع يتناسب مع الإمكانيات والموارد الكامنة، ويبين الشكل الآتي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتركيبها الهيكلي قبل فترة الثورة وخلال فترة الثورة كالآتي:

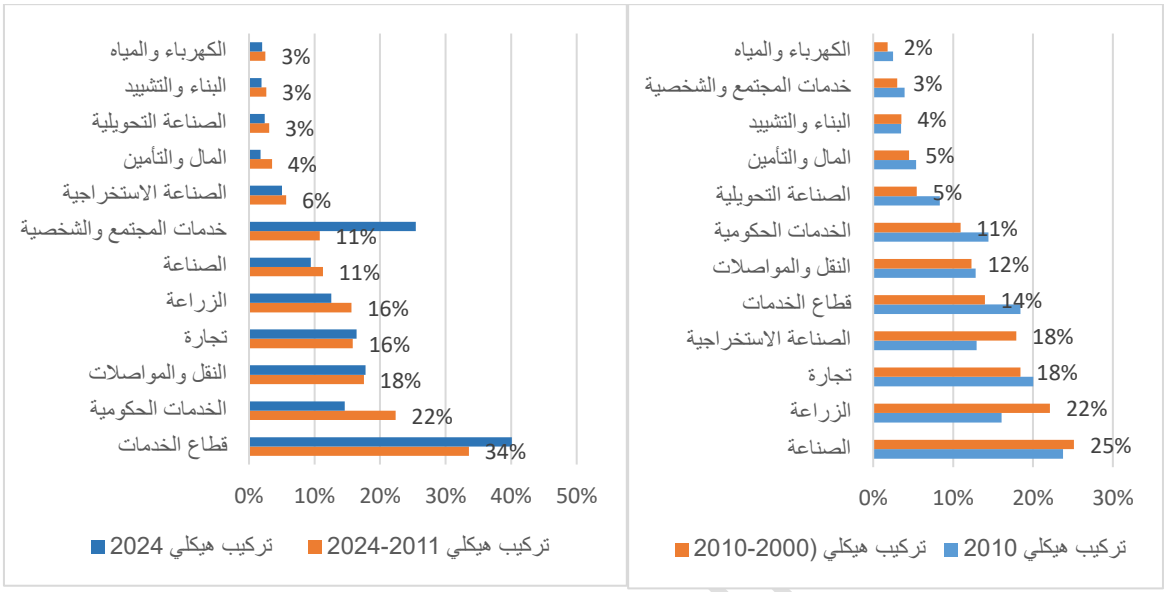

الشكل٣: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

يُلاحظ من خلال الشكل تغير جوهري في مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بين الفترتين:

بالنسبة لفترة ما قبل الثورة، يُلاحظ سيطرة كل من قطاعي التصنيع بمعناه الواسع (استخراجية، تحويلية، كهرباء ومياه) وقطاع الزراعة على الناتج المحلي الإجمالي بمجموع ما نسبته ٤٧٪ خلال الفترة، ومن ثم قطاع التجارة بنسبة تساوت مع الصناعة الاستخراجية ١٨٪، تلاه قطاع الخدمات، فالنقل والمواصلات ومن ثم مساهمة ضعيفة لبقية القطاعات، وإذا ما تم مقارنة وسطي الفترة مع مساهمة القطاعات في عام ٢٠١٠ فيُلاحظ تحسن طفيف في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات وقطاع التجارة والمال والتأمين، ولذلك يمكن القول بأن السمة الغالبة لهذه الفترة هي المساهمة الأكبر للناتج النفطي والناتج الزراعي، مع تزايد مساهمة بقية القطاعات وتزايد مساهمة الصناعات التحويلية بنسب طفيفة كجزء من محاولات الإصلاح، والتي أعطت آثار لزيادة مساهمة قطاع التجارة وقطاع الخدمات بنسبة أكبر.

أما بالنسبة لفترة الثورة: فيُلاحظ تصدر مساهمة قطاع الخدمات **على بقية القطاعات، والذي كان في السنوات الأولى لصالح قطاع** الخدمات الحكومية مع تراجع دور القطاع الخاص، ثم تزايدت في السنوات الأخيرة مساهمة خدمات المجتمع والخدمات الشخصية بنسب أكبر، وتزايد طفيف في مساهمة قطاع النقل، وتراجع حاد في مساهمة بقية القطاعات (الزراعة، والصناعة بكل مكوناتها وبالأخص التحويلية) بالإضافة إلى تراجع في مساهمة قطاع المال والتأمين والبناء والتشييد، كأشد القطاعات تأثراً على الرغم من قلة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي.

<u>التشابك القطاعي (الترابطات الأمامية والخلفية)</u>

تكمن أهمية التركيب الهيكلي لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في مدى تشابك هذه القطاعات ودرجة الاعتماد المتبادل فيما بينها من أجل زيادة التنويع الاقتصادي وتصحيح الاختلالات البنيوية ورفع القيمة المضافة بالاعتماد على سلاسل القيمة. لذلك وبالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات المعدة سابقاً في هيئة التخطيط لفترة ما قبل الثورة وخلالها، حيث تبين لدينا النتائج الموضحة في الشكل الاتي لفترة ما قبل الثورة:

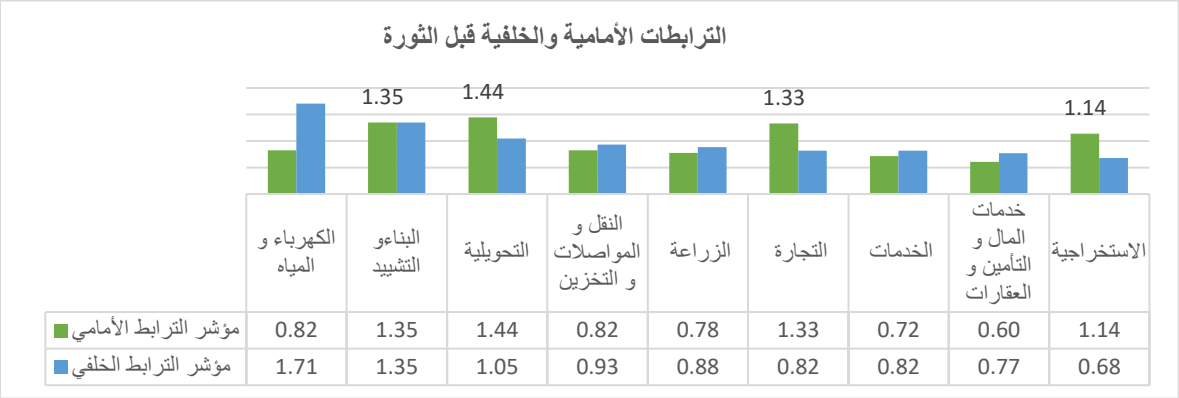

	الكهرباء و المياه	البناءو التشييد	التحويلية	النقل و المواصلات و التخزين	الزراعة	التجارة	الخدمات	خدمات المال و التأمين و العقارات	الاستخراجية
مؤشر الترابط الأمامي	0.82	1.35	1.44	0.82	0.78	1.33	0.72	0.60	1.14
مؤشر الترابط الخلفي	1.71	1.35	1.05	0.93	0.88	0.82	0.82	0.77	0.68

الشكل ٤: الترابطات الأمامية والخلفية لقطاعات الاقتصاد الوطني في سورية بالاستناد إلى جدول المدخلات والمخرجات ٢٠١٠

خلاصة الجدول هي وجود ثلاثة قطاعات ذات مؤشرات ترابط خلفية أكبر من الواحد، هي كل من قطاع (الكهرباء والمياه، البناء والتشييد، والصناعات التحويلية) على التوالي، مما يؤكد على زيادة اعتمادها على بقية القطاعات، في حين كانت الترابطات الخلفية ضعيفة في بقية القطاعات، أما مؤشرات الترابطات الأمامية فكانت أكبر من الواحد في أربعة قطاعات هي بالترتيب تنازلياً (الصناعات التحويلية، البناء والتشييد، التجارة، الصناعات الاستخراجية) وضعيفة في بقية القطاعات ، مما يعكس درجة اعتماد بقية القطاعات على هذه القطاعات وتوريدات هذه القطاعات لهم. كما يُظهر الشكل الأهمية النسبية لكل من قطاعي البناء والتشييد وقطاع الصناعات التحويلية كونها ذات ترابطات أمامية وخلفية أكبر من الواحد، في حين يُظهر الشكل الأهمية النسبية لقطاع الكهرباء والمياه في تحفيز وتنشيط بقية القطاعات. والأهمية النسبية لقطاع التجارة والصناعة الاستخراجية في تغذية بقية القطاعات.

أما بالنسبة لفترة الثورة فيبين الشكل الآتي كيف آلت إليه درجة الاعتماد المتبادل بين القطاعات وفق الآتي:

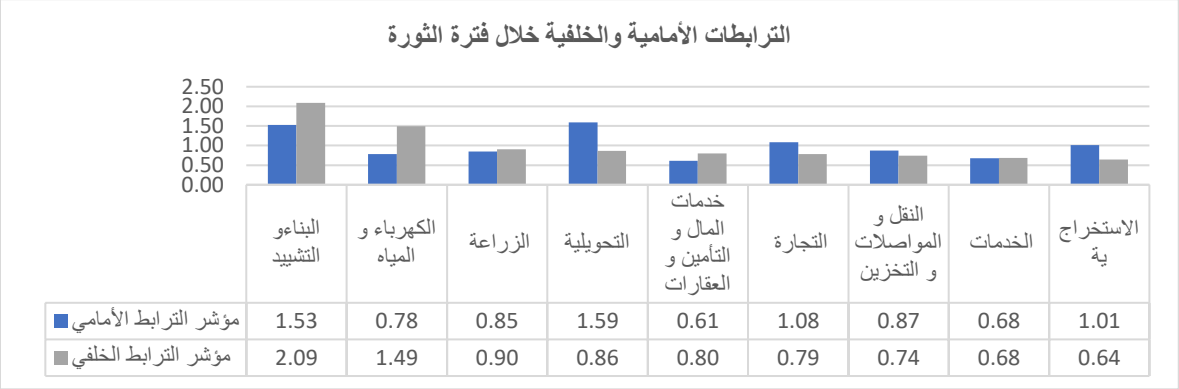

	البناءو التشييد	الكهرباء و المياه	الزراعة	التحويلية	خدمات المال و التأمين و العقارات	التجارة	النقل و المواصلات و التخزين	الخدمات	الاستخراجية
مؤشر الترابط الأمامي	1.53	0.78	0.85	1.59	0.61	1.08	0.87	0.68	1.01
مؤشر الترابط الخلفي	2.09	1.49	0.90	0.86	0.80	0.79	0.74	0.68	0.64

الشكل ٤: الترابطات الأمامية والخلفية لقطاعات الاقتصاد الوطني في سورية بالاستناد إلى جدول المدخلات والمخرجات ٢٠١٥

يظهر الشكل حفاظ كل من قطاع الكهرباء والمياه وقطاع البناء والتشييد على وجود ترابطات خلفية مع بقية القطاعات، وتزايد الأهمية النسبية لقطاع البناء والتشييد في اعتماده المتزايد على بقية القطاعات وفي تغذيته بنفس الوقت لبقية القطاعات، كما تبين الأهمية النسبية لكل من قطاعات الصناعة التحويلية والتجارة والصناعة الاستخراجية في تغذية بقية القطاعات، وتقديم التوريدات لها، إلا أن هذه الزيادة لم تقابلها زيادة في الترابطات الخلفية لبقية القطاعات كما تبين أعلاه، مما يدل على استمرار ضعف التشابكات القطاعية ووجود خلل بنيوي في هيكل الإنتاج انعكس في ضعف هذه الترابطات وعدم مقابلة زيادة الترابطات الأمامية لبعض القطاعات في زيادة اعتماد بقية القطاعات عليها، يظهر هذا الخلل بشكل أوضح إذا ما تم التعمق في تفصيلات جداول المدخلات والمخرجات وتفصيل مستلزمات الإنتاج حسب المنتجات المحلية والمستوردة، وحسب طبيعة السلع المستوردة من وسيطة أو أولية أو منتجات نهائية[1].

يتم التوصل من التحليل السابق إلى أن زيادة الإنتاج في القطاعات التي لديها روابط خلفية أقل من الواحد لا تؤدي إلى تحفيز الطلب في بقية القطاعات، أما بالنسبة لروابط الجذب الأمامية فكان لدى أربعة قطاعات فقط ترابطات أمامية أكبر من الواحد، وهي مشتركة في كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء والتشييد في عام ٢٠١٠، والقطاعين الآخرين هما الصناعة الاستخراجية والتجارة، وبقيت هذه القطاعات الأربعة ذات ترابطات أمامية أكبر من الواحد بنسب طفيفة في كلا العامين مما يعكس وجود قطاعات تعتمد على منتجات هذه القطاعات، ولكن بالمقابل لم تنعكس ارتفاع قيم هذه الترابطات بزيادة الروابط الخلفية لمعظم القطاعات، كما أن انخفاض قيم الترابطات الأمامية في الخمسة قطاعات المتبقية يؤكد على ضعف التشابكات القطاعية ودرجة الاعتماد المتبادل، وفي ربطها مع التحليل السابق للتركيب الهيكلي للقطاعات ومساهمتها في الناتجنستنتج أن القطاعات ذات الترابطات

[1] تعتبر أحد معيقات الدراسة الحالية وغيرها من الدراسات المستقبلية؛ عدم وجود التفصيلات الدقيقة لجداول المدخلات والمخرجات نتيجة نقص التفصيلات في البيانات وجودة البيانات المتوفرة في سورية لفترة ما قبل الثورة بشكل عام ونقص الخبرات اللازمة في هذا المجال، وهذا ما يتم العمل عليه حالياً لتطوير منظومة الإحصاء والتخطيط، وبناء وتطوير النماذج الاقتصادية المناسبة واستخدامها في التحليل والدراسات ورسم الخطط.

الأمامية والخلفية الأعلى مثل قطاعي البناء والتشييد وقطاع الصناعات التحويلية هي ذات الحصة الأدنى من القيمة المضافة المحققة على المستوى الإجمالي.

ت- مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج

حقق القطاع الخاص معدلات نمو مرتفعة في ناتجه المحلي الإجمالي في السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ حوالي ٧٪ ، وتراجع هذا النمو ليصبح سالباً وبمعدل وسطي بلغ ٨٪ خلال السنوات ٢٠١١-٢٠٢٣ وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام أكثر قليلاً من ٣,١٪ ليصبح سالباً خلال السنوات ٢٠١١-٢٠٢٣ويصل في المتوسط إلى حوالي ٥٪، وفق ما يبينه الشكل

الشكل ٥: النمو الاقتصادي للقطاعين العام والخاص ٢٠٠١-٢٠٢٣

وبالنسبة لمساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي فيُلاحظ تراجع مساهمة القطاع الخاص في فترة الثورة، مقارنةً بالفترة السابقة التي تجاوزت حصته ٦٥٪ من إجمالي الناتج في السنوات الأخيرة قبل عام ٢٠١١، ومن ثم تراجعت هذه النسبة لصالح القطاع العام الذي وصلت حصته إلى أكثر من ٤٥٪ من إجمالي الناتج وحوالي ٥٠٪ في السنوات الأخيرة.

تختلف مساهمة القطاعين العام والخاص حسب الأنشطة الاقتصادية، فهناك أنشطة يغلب عليها القطاع العام، وأخرى القطاع الخاص كما يبين الشكل:

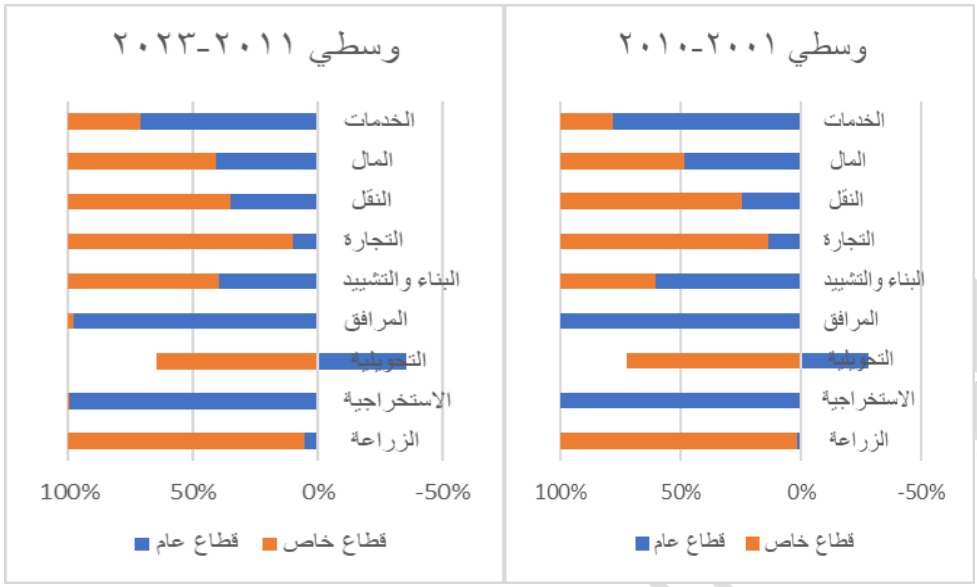

الشكل ٦: مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي للأنشطة الاقتصادية

يتبين من الشكل سيطرة القطاع الحكومي على كل من قطاعي الماء والكهرباء، والصناعة الاستخراجية، مع البدء بمساهمة طفيفة للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة للثورة، في حين السمة الغالبة على نشاط الناتج الزراعي هو قطاع خاص، كما أن مساهمة القطاع العام في الصناعة التحويلية هي مساهمة سالبة نتيجة ارتفاع حجم المستلزمات أكثر من قيم الإنتاج، والتسعير الإداري للمنتجات عدا عن ملفات الفساد والدعم داخله، بالنسبة لبقية القطاعات يُلاحظ تراجع مساهمة القطاع العام في بقية الأنشطة خلال سنوات الثورة كما موضح في الشكل أعلاه.

ث- النمو الاقتصادي من ناحية الإنفاق جانب الطلب:

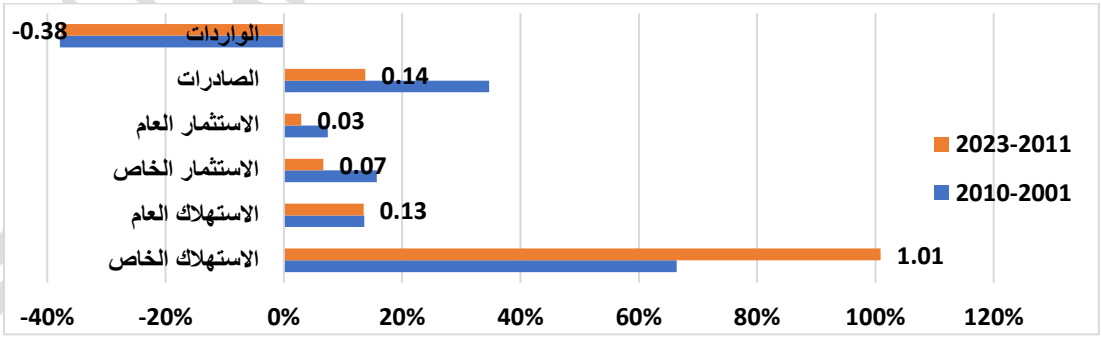

الشكل ٧: التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق.

السمة الغالبة للنمو من ناحية الطلب هو أنه نمو مدفوع بالاستهلاك بشقيه العام والخاص وليس بالاستثمار، فقد ساهم الاستهلاك في النمو المحقق خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ بنسبة ٨٠٪ من النمو خلال هذه المرحلة (٦٦٪ للاستهلاك الخاص، و١٤٪ للاستهلاك العام). وكانت مساهمة الاستثمار بشقيه العام والخاص ٢٣٪ فقط من الناتج

(١٦٪ للاستثمار الخاص، و٧٪ للاستثمار العام). في حين بلغت مساهمة الصادرات في النمو ٣٥٪، ومساهمة الواردات ٣٨٪. وبالتالي، فإن مساهمة حصيلة التعامل مع العالم الخارجي في النمو سالبة وتبلغ 3%لصالح المستوردات.

اختلفت النسب السابقة خلال سنوات الثورة ليفوق الاستهلاك حجم الناتج المحلي حيث شكل الاستهلاك حوالي ١١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال السنوات ٢٠١١-٢٠٢٣ (حوالي ١٠٠٪ للاستهلاك الخاص، و١٦٪ للاستهلاك العام)، مرتفعاً عن قيمة ما شكله في المتوسط خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ بمقدار ٣٤ نقطة مئوية جاءت من ارتفاع حصة الاستهلاك العام بمقدار ٤ نقاط مئوية وحصة الاستهلاك الخاص بمقدار ٣٥ نقطة مئوية. وشكل الاستثمار في المتوسط ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ٢٠١١-٢٠٢٣ منخفضاً بمقدار ١٠ نقاط مئوية عن قيمة ما شكله في المتوسط خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ (٣ نقاط مئوية للاستثمار الخاص، و٧ نقاط مئوية للاستثمار العام). وشكل صافي التعامل مع العالم الخارجي ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ٢٠١١-٢٠٢٣ لصالح الواردات، (٣٨٪ المستوردات، و١٤٪ الصادرات)، وهذا ما يتوافق مع أسباب تراجع وانكماش معدلات النمو نتيجة تراجع الاستثمارات والصادرات ونقص في مستلزمات الإنتاج وزيادة فاتورة المستوردات نتيجة تدهور سعر الصرف وتراجع الإنتاج المحي، كما مبين في الجدول الآتي:

ج- مصادر النمو

على الرغم من استمرار سيطرة العوامل الكمية (العمل والتكوين الرأسمالي) على المساهمة الأعلى في النمو الاقتصادي خلال المرحلة ٢٠٠١-٢٠١٠ حيث بلغ وسطي مساهمة هذه العوامل حوالي ٧٥٪ من النمو المحقق في هذه الفترة، شهدت مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ((Total Factor Productivity TF)، والتي يشار إليها بالعوامل النوعية، تحسناً نسبياً في عام ٢٠١٠. إلا أنّها عادت وتراجعت بشكل كبير خلال سنوات الثورة ٢٠١١-٢٠٢٣. يعزى هذا التراجع إلى منعكسات ظروف العطالة الاقتصادية كنتيجة لممارسات النظام وعدم استقرار بيئة التنمية، وإلى استمرار وتفاقم مجموعة العوامل الكامنة السابقة للحرب التي تأثر سلباً في دفع تحسن مساهمة مجمل إنتاجية العوامل في النمو الاقتصادي، وينظر إلى العوامل النوعية المؤثرة بأنها مستوى الفعّالية المركبة لاستخدام العوامل الكمية في العملية الإنتاجية، وتأتي أهمية الإنتاجية كمصدر من مصادر استدامة النمو على المدى المتوسط وطويل الأجل إضافة إلى أنها مصدر خلق فرص العمل ومعالجة الركود التضخمي. وتأتي أهمية قياس معدل النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من دورها في تفسير إسهام العوامل الأخرى المغايرة لمدخلات الإنتاج على المخرجات، مثل عوامل الكفاءة الفنية وحجم الابتكارات والظروف المناخية الملائمة، وقوة السلطة والقانون، وحجم الفساد الإداري، كما أنها تتأثر بمجموعة من الظروف والعوامل التي تنعكس في انخفاضها، مثل التضخم وتذبذبات أسعار الصرف وعجز الموازنة ودرجة الانفتاح الاقتصادي، ومدى اعتماد الدولة على المواد الخام في عملية التصدير، والأهم من هذه العوامل جميعها عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ويُعد عامل المؤسسات بمعناه الواسع على قائمة العوامل

المؤثرة في كبح مساهمة العوامل النوعية، ويساهم عامل المؤسسات إلى حدٍ كبيرٍ نسبياً في تفسير انخفاض الأداء الاقتصادي مقاساً بالنمو في حصة الفرد من الناتج وبخاصةٍ في الدول الموسومة بمتوسطة أو منخفضة الدخل. وتعد جميع هذه المحددات التي تحد من مساهمة إنتاجية عوامل الإنتاج جوهر المشكلات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد السوري كمخلفات لمنظومة مؤسساتية متعاقبة من الروتين والفساد وتسلط القانون وما خلفته من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الشكل أدناه.

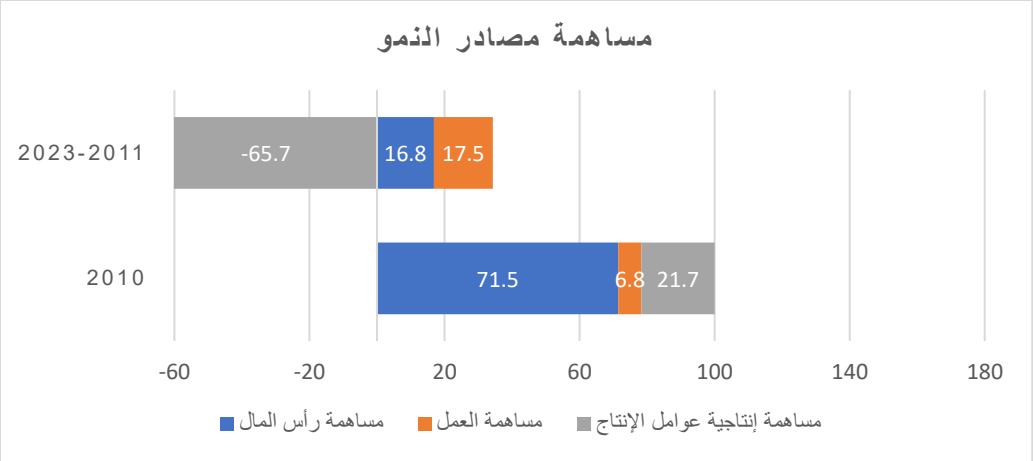

الشكل ٨: مساهمة مصادر النمو الكمية والنوعية في الناتج المحلي الإجمالي

ح- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً موازياً لتراجع نمو الناتج، فقد وصل التراجع في معدل نمو حصة الفرد من الناتج إلى ٦٪ في المتوسط خلال ٢٠١١-٢٠٢٣، وتعرضت حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي لخسائر كبيرة وانكماش كبير جعلت سورية من الدول متدنية الدخل، حيث وصلت حصة الفرد من الناتج في عام ٢٠٢٤ إلى أقل من ٤٠٪ مما كانت عليه في عام ٢٠١٠، ترافق ذلك مع تدني الأجور الحقيقية وحصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي التي تراجعت من ٣٢٪ خلال وسطي سنوات ما قبل الثورة، إلى حوالي ١٧٪ لوسطي سنوات الثورة، ووصلت في الأعوام الأخيرة إلى حوالي ١٢٪ فقط من الناتج، كدليل على الابتعاد عن معايير العمل اللائق وعدالة التوزيع، الشكل الآتي يوضح.

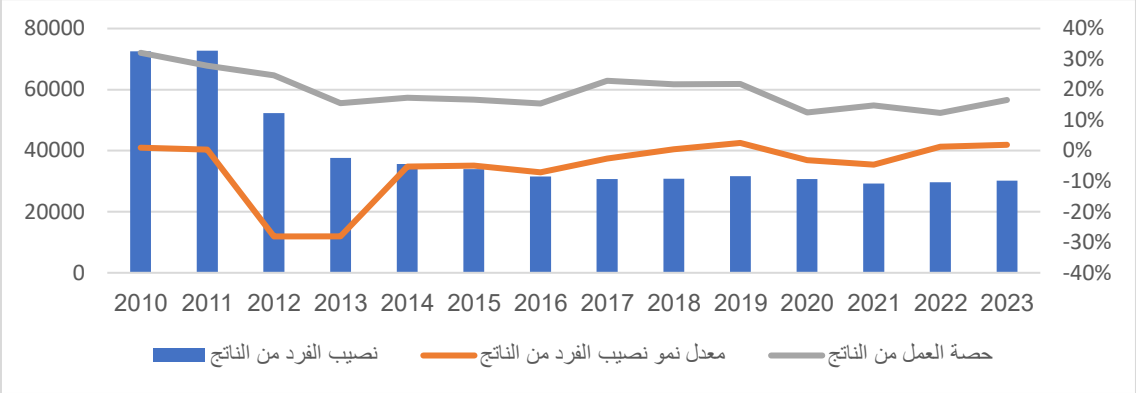

خ- التوزع الجغرافي للناتج المحلي الإجمالي:

تركزت المحافظات ذات نسب المساهمة الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي في فترة ما قبل الثورة في أربع محافظات رئيسة بنسب مساهمة وصل مجموعها إلى ما يقارب ٦٠٪ من الناتج، أعلاها في حلب بأكثر من ٢٠٪، ثم دمشق حوالي ١٤٪، فالحسكة، ثم ريف دمشق، ولتحصل بقية المحافظات على ترتيب ولكن بنسب أقل من ١٠٪، أعلاها في حماة ثم دير الزور، تغير ترتيب المحافظات من حيث المساهمة في الناتج، وشهدت المحافظات ذات المساهمة الأعلى في الناتج (١٠٪ فأكثر) بالإضافة إلى محافظتي دير الزور ودرعا تراجعاً في نسبة مساهمتها في الناتج . وحافظت حلب على الحصة الأكبر على الرغم من تراجع مساهمتها، تلتها دمشق وريف دمشق، وفي المقابل شهدت باقي المحافظات تحسناً في نسبة مساهمتها في الناتج؛ حيث سجلت محافظة حمص أعلى نسبة تحسن بلغت حوالي ٥ نقاط مئوية بينما شهدت محافظة حماه أدنى نسبة تحسن حوالي ٠,٣ نقطة مئوية، يمثل هذا التغير في مساهمة المحافظات في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً أو تحسناً حسب الاعتبارات المشملة لبيانات المناطق وبالأخص لمناطق الثورة وتضررها من ممارسات النظام البائد وآلته العسكرية التدميرية

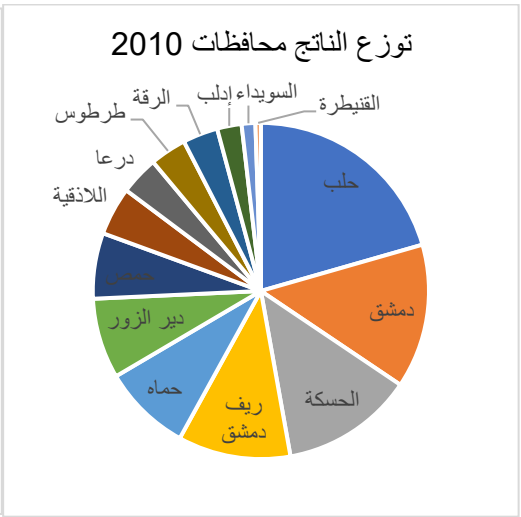

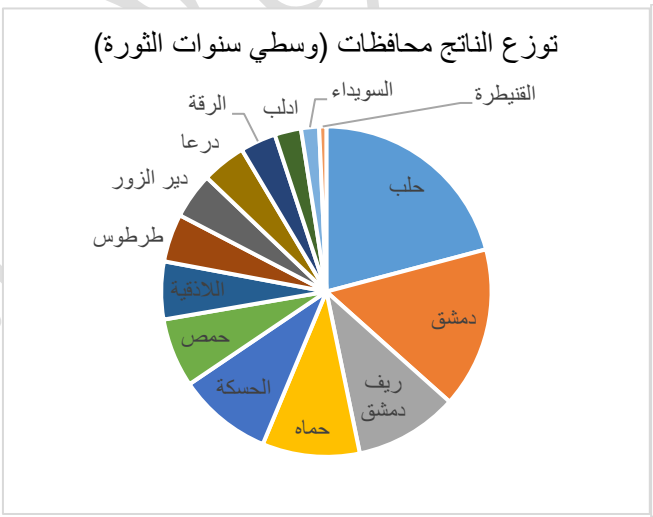

ثانياً- الادخار- الاستثمار

يشكل الادخار العائلي جزءاً كبيراً من الادخار الكلي، إن لم يفُقه في بعض السنوات، ويعتبر مصدراً مهما لعملية التمويل الداخلي، حيث تشير الدراسات التطبيقية بأنّ معدلات الادخار المرتفعة تساهم في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. ترتكز عملية الادخار على قدرة الفرد أو الأسرة أو الطبقات الاجتماعية على تخصيص جزء من الدخل للاستخدام المستقبلي من جهة؛ وعلى الرغبة الادخارية للفرد أو الأسرة أو الطبقات الاجتماعية والتي يعبر عنها بمجموعة العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في مستوى الادخار. وقد تراجع الادخار العائلي في سورية ليصبح سالبا في سنوات الثورة كدليل على تأثر معدلات الفقر واستهلاك القطاع العائلي لكافة مقدراته، ومدخراته وموارده الداخلية والخارجية، وبالتالي تلاشي قدرة القطاع العائلي على المساهمة في التمويل الداخلي لعملية التنمية وكانت قد حققت معدلات نمو الادخار العائلي ٢٠٪ في سنوات ما قبل الثورة، لتنكمش إلى حوالي ٣٥٪ خلال وسطي سنوات الثورة، وبالتالي وخسارة أهم مصدر من مصادر الاستثمار المادي، حيث يعد الاستثمار المادي أحد مصادر النمو الكمية الرئيسية، ويتأثر بمجموعة من العوامل والظروف تعرف بمناخ الاستثمار تحدد بدورها حجم وتركز رؤوس الأموال قطاعياً وجغرافياً. ومن خلال تتبع مؤشرات الاستثمار العام والخاص في سورية خلال كافة الفترات تبين لنا أنه على الرغم من صدور العديد من التشريعات المحفزة والجاذبة للاستثمار والمزايا والإعفاءات المقدمة إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرجوة وجذب الاستثمارات إلى القطاعات الحقيقية المنتجة، وأن بيئة الاستثمار في سورية تعاني من عدة نقاط ضعف يمكن إجمالها بالآتي:

- كافة المشاريع المستقطبة وعلى مختلف المراحل تتجه نحو المشاريع ذات الربحية السريعة والمردود العالي وذات الطابع التجاري.
- الاستفادة من المزايا والإعفاءات والتسهيلات في شراء ما يلزم من سيارات ومساكن وتجهيزات معدة للاستهلاك وليس للإنتاج.
- تركز غالبية المشاريع في المحافظات الكبرى (دمشق، ريف دمشق، حلب)، الأمر الذي أحدث خلل في جغرافية التنمية.
- عدم التوجه نحو الصناعات الوسيطة نتيجة صعوبات تتعلق أهمها بالتمويل اللازم.
- تراجع مؤشر ممارسة الأعمال، نتيجة تعدد الجهات الناظمة للاستثمار وكثرة الإجراءات والمعاملات مع طول الفترة الزمنية اللازمة للترخيص، عدم تطبيق اللامركزية وتعارضها مع بعض القوانين والتشريعات والمراسيم.
- ضعف الطلب المحلي الفعال وعدم قدرة السياسات الاقتصادية على زيادته وعدم التكامل بين السياسات المتبعة.

- ضعف قدرة القطاع المصرفي في جذب المدخرات وفي توظيفها وتوجه التمويل المصرفي لتغطية العجوزات، وتمويل الشركات العامة المتعثرة، مما لعب دورٍ كبيرٍ في تخفيض حجم تمويل صغار المتعاملين والمواطنين مما ساهم في انخفاض الطلب الكلي في السوق المحلية.
- ضعف الاستثمار في رأس المال البشري وفي استخدام التكنولوجيا وفي توظيف الخبرات المتاحة، الأمر الذي ساهم في هجرة الكفاءات، مما أدى إلى عدم الاستفادة من توظيفها في الانتقال إلى اقتصاد معرفي، بل ساهم ذلك في تحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد مستهلك للمنتجات الرقمية لأغراض استهلاكية وعدم الاستفادة منها في تطوير عملية الإنتاج الحقيقي.
- ضعف العلاقة بين حجم الاستثمارات وخاصة على المستوى القطاعي والصادرات، ذلك أنّ النشاط التصديري في سورية لا يرتبط بالوضع التنافسي للصادرات السورية في السوق العالمية.

خلاصة التقرير (تقدير الخسائر – التحديات الفرص والإمكانيات...)

تعاني سورية حالياً من نقصٍ حاد ومتزايد في الموارد المالية، مع كلفة أضرار وخسائر باهظة في الناتج المحلي الإجمالي، تُقدّر بأكثر من خمسة أضعاف ما كان عليه الناتج في عام ٢٠١٠، وذلك وفقاً لمبدأ مجمل الأضرار الذي تكبدها الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الخسائر من فوات المنفعة في السيناريو المغاير فيما لو لم يتعرض للحرب والممارسات الفاسدة التي خلقت فجوة بين ما كان يمكن تحقيقه وفق إمكانات النمو، وبين ما آل إليه الوضع جراء ممارسات النظام وسوء الإدارة والفساد، بالإضافة إلى تغيرات المناخ وآثار الزلزال المدمرة، مما يحتم معالجة الآثار السلبية أو التحديات الأكبر المتمثلة بمفاعيل لعوامل سلبية تشكل التحديات الأساسية:

- مفرزات النظام البائد ومخلفاتها الاقتصادية والاجتماعية ومنعكساتها على عوامل الاستقرار الأمني والاجتماعي وآثاره على الاستقرار الاقتصادي
- العقوبات والظروف الخارجية، وآثاره على إعادة تفعيل الإنتاج ومستوى المعيشة.
- الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد السوري، وعلى رأسها سوء الحوكمة والفساد وغياب المؤسسات الفاعلة، وسوء الإدارة بنظام خليط ما بين الاشتراكي وتسلط أصحاب المصالح.
- محدودية الموارد المالية وكلف التمويل لإعادة الإعمار وإحداث تنمية

الفرص والإمكانيات بتحقيق نمو تدريجي وتحسن في المؤشرات الاقتصادية

في عام ٢٠٢٥، ومع بداية مرحلة مابعد التحرير، بدأت سورية تتجه نحو إعادة بناء اقتصادها المنهك، وسط آمال بتحقيق معدلات نمو جيدة والاستفادة من الفرص والإمكانات المتاحة حيث أن سبر الواقع لسورية فيما بعد التحرير،

يبرز لنا معطيات تشير كنتيجة أولية إلى السير نحو تحسن تدريجي لواقع النمو الاقتصادي، على الرغم من وجود عدد من المشكلات التي تحتاج إلى فترات زمنية أطول من الإصلاحات التدريجية وفق الإمكانيات المتاحة وخطط الإصلاح، أبرز المعطيات التي قد تشير إلى تحقيق نمو اقتصادي في عام ٢٠٢٥ هي:

- التوجه نحو اقتصاد السوق وزيادة التنافسية
- الانفتاح الاقتصادي والاستثمارات الواعدة اذا ما دخلت حيز التنفيذ
- إعادة تنشيط حركة التجارة الخارجية وإزالة كافة القيود
- مؤشرات تحقيق أداء مالي جيد للموازنة العامة للدولة نتيجة مكافحة الفساد الناتج عن ملفات الدعم، وموازنة وزارة الدفاع سابقاً.
- استخدام الموارد المالية المحققة في تحسين منظومة الرواتب والأجور وتحفيز الطلب الكلي ورفع مستوى المعيشة.
- تزايد حركة إشغال الفنادق وأثرها على القطاع السياحي
- عودة اللاجئين وتأثيرهم في حركة النشاط الاقتصادي

وعلى الرغم من التأثير الإيجابي للمؤشرات السابقة على المستوى الكلي، إلا أن هذه المؤشرات تختلف على مستوى القطاعات، والمحافظات، وتخلق تحديات أيضاً قد تؤثر على الاستدامة وعدالة التوزيع، ويجب العمل عليها وأخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات والبرامج مما يستدعي النظر في السياسات المطروحة واتساقها فيما بينها على المستوى الكلي والقطاعي والمكاني، لذلك وبناءا على نتائج التحليل السابقة، بالإضافة إلى مكامن النمو الواعدة، وبالانطلاق من التحديات المطروحة، قد يكون التعافي بطيء ويتطلب جهوداً كبيرة تحتم التعاون والتشارك في بناء الخطط التنموية وتحديد الأولويات وفق نهج تشاركي لاقتصاد قائم على التشاركية في بناء وتنفيذ الخطط ووفقاً لمسؤوليات ودور جميع الفاعلين في الاقتصاد أفرادا ومؤسسات.

وكنقاط أساسية يمكن التركيز عليها خلال المرحلة القادمة وفق نتائج التحليل السابق، ووفقاً للأولويات والحاجات الأساسية ريثما يتم الانتقال إلى وضع خطة وطنية متكاملة تحدد جميع الرؤى والأهداف والسياسات واشتقاق البرامج والمشاريع المتسقة فيما بينها وتخدم الأهداف الوطنية:

- إعادة تفعيل كافة الموارد المتاحة من أجل تمويل عملية إعادة البناء والتنمية، وأهمية وضرورة تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة والواعدة وفق الاعتبارات الآتية:
- تخصيص الموارد وتوجيهها وزيادة الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأهمية النسبية المرتفعة، **بالدرجة الأولى قطاع البناء والتشييد** لتمتعه بترابطات قوية ومساهمة موجبة في معدل النمو، لإعادة بناء البنى التحتية والمناطق المتضررة

والمدمرة منها بما فيها المناطق الصناعية، سواء بزيادة اعتماده على بقية القطاعات، أو بتزويد مخرجاته لبقية القطاعات، والذي تزداد أهميته في المرحلة الراهنة نظراً للحاجة المتزايدة إلى زيادة توفير البنى التحتية المؤهلة لإعادة البناء والتنمية، وزيادة تخصيص الموارد لتوسيع الطاقة الإنتاجية في كل من **قطاع الكهرباء، والصناعات الاستخراجية**، حيث يبقى الأهم في مرحلة إعادة البناء زيادة تغذية بقية القطاعات من قطاعي الصناعات الاستخراجية وقطاع الكهرباء والمياه، (حوامل الطاقة الأساسية) نظراً للنقص الكبير الحاصل في المخرجات النهائية لهذين القطاعين

- وضع السياسات وتخصيصها لتعظيم الترابطات الخلفية للأنشطة الاقتصادية وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها، لتحقيق سلاسل قيمة عالية وتصحيح الاختلالات البنيوية، لتحديد احتياجات كل قطاع من نفسه وغيره من القطاعات سواء من المنتجات المحلية أو المستوردة.

- العمل على تحديد أسباب **ومعيقات المساهمة السالبة لقطاع الزراعة في** النمو، وانخفاض مساهمته بالرغم من حصوله على حصة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، والاستفادة من المزايا النسبية لهذا القطاع وتحويلها إلى مزايا تنافسية لزيادة القيمة المضافة المحققة، لتحويله من نشاط ريعي إلى تنافسي. بالإضافة إلى انعكاسها المباشر على **تحقيق هدف الأمن الغذائي** كحاجة أساسية وضرورة ملحة في الوضع الحالي.

- توجيه الاستثمارات وتخصيصها **للنهوض بقطاع الصناعة التحويلية** (خاصةً الدوائية، النسيجية، الغذائية) وزيادة مساهمتها في النمو، ليس من ناحية الحجم فقط، بل الاهتمام بطبيعة ونوع هذه الصناعات، وتغذيتها بمستلزمات الإنتاج لبقية النشاطات، وزيادة اعتمادها على بقية القطاعات حسب نوع الصناعة سواء غذائية لربطها بقطاع الزراعة أو غيرها من بقية الصناعات، والاستناد إلى سلاسل القيمة لزيادة ترابطات نشاطات الصناعات التحويلية، سواء داخل هذه الصناعة، أو مع غيرها من بقية الأنشطة.

- توزيع الاستثمارات وفق اعتبارات الموارد المالية والمزايا النسبية، وأولوية الاحتياجات من الخدمات الأساسية، وبما يراعي جغرافية التنمية.

- إيلاء الاهتمام الكافي بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمعالجة إشكاليات الفقر وعدالة التوزيع وتحسين المستوى المعيشي، كونها سريعة الاستجابة لتحقيق معدلات النمو وتخفيض البطالة خارج الإطار الوظيفي، وتوجيه السياسات المالية والمصرفية لحشد الموارد المالية الكبيرة لتوجيهها لهذه المشاريع والاستثمارات وفق تسهيلات ائتمانية.

- إعادة بناء منظومة رأس المال الاجتماعي، وكونه نقطة الانطلاق لجذب الاستثمارات المحلية ومن ثم الأجنبية..

يمكن مما سبق رسم ملامح الهوية التنموية بالانطلاق من الإمكانيات والفرص المتاحة تحت **عنوان "اقتصاد حر تنافسي متنوع قائم على التشاركية في البناء والتنمية"**

هيئة التخطيط والإحصاء